

# اليسار المغربي تيار غارق في التشتت والعزلة والأفكار البالية

## استعداد الثقافة التقليدية القائمة دون محاولة فهمها وإصلاحها أحد أهم أخطاء الأحزاب اليسارية



يساريو المغرب يفقدون بوضلة الحس السياسي

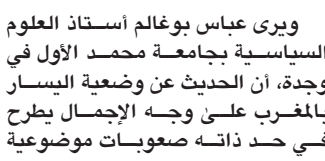
قوية مقابل أحزاب إسلامية ثم أحزاب الإدارة، لكن اليوم لم يعد في الساحة سوى الإسلاميين وأحزاب الإدارة وأحزاب يسارية ضعيفة.

### أزمة مشروع فكري

عند النظر إلى نشاط اليسار المغربي عن كثب يمكن قراءة الكثير من السياسات التي يتبعها في طيات المشهد المتحرك، لكن الموقف الأكثر المثير للاهتمام هو المعاناة في انتزاع مكان له كما هو الحال مع تيار اليسار في تونس.



محمد مصباح  
اليسار لا يعيش مرحلة الموت السريري بل مرحلة نهاية فكرة



عباس بوغالم  
أزمة اليسار المغربي مركبة ترتبط بالجوهري وليس بالأعراض

ويرى عباس بوغالم أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الأول في وجدة، أن الحديث عن وضعية اليسار بالمغرب على وجه الإجمال يطرح في حد ذاته صعوبات موضوعية ومنهجية، لذلك عن فكيف ما يحصل ينبغي استحضار بعض التباينات والاختلافات التي تميز بعض مكونات الكتلة اليسارية، رغم أن القواسم المشتركة بينها غالبية.

وتتمثل القواسم المشتركة أساسا في معاناة هذه الأحزاب من إعطاب بنيوية عميقة، تجعل الحديث عن الأحزاب اليسارية مقربا بسمة الأزمة، وياتي الجميع أمام متن خطابي تحليلي لأزمة اليسار المغربي وليس لليسار المغربي.

ولا يختلف بوغالم عن موقف مصباح وهو يؤكد أن أزمة اليسار مركبة، ترتبط بالجوهري والمضمون وليس بالأعراض، أي أن أزمة اليسار المغربي أزمة فكرة وأزمة مشروع اليسار في حد ذاته، وبالتالي فإن مستقبل أحزاب اليسار في ضوء الانتخابات المرتقبة، سيظل محدودا في إطار المشهد السياسي الراهن.

وليس ذلك فحسب، بل إن حجم تمثيله في المؤسسة البرلمانية، سيظل محدودا في ظل واقع التشظي والانقسام للعائلة اليسارية وحالة الصراع الداخلي بين مختلف مكوناتها، حيث بلغت المكونات اليسارية تسعة أحزاب سياسية في مرحلة من مراحل تطوره.

في المحصلة، يعتقد بوغالم أن التيار السياسي اليساري فاقد لأي تأثير سياسي وأيديولوجي، بل أصبح خارج دائرة الصراع حول السلطة، وهو ما يعكس الفراغ اللافت للحضور الانتخابي لجموع الأحزاب اليسارية في انتخابات 2016 والتي لم تتجاوز 34 مقعدا، حصيلة أربعة أحزاب يسارية إضافة إلى فيدرالية اليسار الديمقراطي.

عرفت تراجعها واضحا خلال الفترة بين 2002 و2007، واستمر منحى التراجع، الذي بدأ مع قيادة الاتحاد الاشتراكي للوحدات الشعبية الحكومة.

ولدى مصباح سببان يمكن بهما تفسير ذلك، الأول القابلية للانقسام، حيث أن الأحزاب اليسارية بالمغرب ظاهرة انقسامية وتميل نحو التشتت، وثانيهما عدم تطور خطاب اليسار مع تطور المجتمع، إذ ما زال يحافظ على خطاباته الكلاسيكية.

ولفت الباحث السياسي المغربي في تصريحات نقلتها وكالة الأناضول، إلى أن كل محاولات تجميع اليسار باءت بالفشل، رغم يقين الأحزاب اليسارية أن عدد الأصوات التي تحصل عليها مجتمعة تقترب أو تساوي ما يحصل عليه العدالة والتنمية الإسلامي الذي يقود ائتلافا حكوميا منذ 2012.

وثمة قناة بين الأوساط السياسية المغربية بمن فيهم مصباح من أن أي محاولة للم شمل اليسار في المستقبل يكون مالمها الفشل، ولا أدل على ذلك مما حصل لفيدرالية اليسار الديمقراطي، رغم أنها تحالف ثلاثة أحزاب يسارية فقط.

وقال مصباح إن "اليسار لا يعيش مرحلة الموت السريري بل مرحلة نهاية فكرة اليسار، وهو ما يشكل خلخلة للتوازن السياسي في المغرب"، وأضاف "في السابق كانت لدينا أحزاب يسارية

فقط، وان الخلافات بين القوى الفاعلة في هذا الملف بدأت تأخذ منحى جديدا في ظل اقتصاد عالمي شاحب زادت من أوجاعه جائحة كورونا.

وإلى حد بعيد فتفكر سوريا إلى جميع الشروط الواجب توافرها لتحقيق إعادة إعمار المدن المدمرة بطريقة ناجحة ما بعد الحرب، لأن العوامل الجيواقتصادية المحركة للنزاع تشير إلى أن البلاد سيقاوم تشريدها السياسي والأمني الحاد في ظل قدرتها المحدودة على توفير التمويل اللازم في ظل قانون "قبصر" الأميركي الذي خلق ما تبقى من اقتصاد البلد.

وفي ضوء ذلك يرى المتابعون أن ثمة إمكانية أن تشكل مسألة إعادة إعمار سوريا منافسة من نوع آخر في القوى الكبرى وخاصة مع الصين التي طالما سعت إلى أخذ جزء من "الكعكة الاقتصادية" السورية.

لأن الدوافع بالنسبة إليها مالية قبل أن تكون سياسية على عكس الروس والأميركيين والإيرانيين وحتى الأتراك.

حكومة عبد الإله بنكيران الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، والسنوات الأولى لحكومة سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي.

وخلال أكتوبر 2019 قرر حزب التقدم والاشتراكية المغربي مغادرة الحكومة، بسبب ما أسماه "الصراع بين مكوناتها"، وقال بيان المكتب السياسي حينها إن "قرار عدم الاستمرار في الحكومة الحالية، بسبب استمرار الصراع بين مكونات الأغلبية الحكومية".

ولفت إلى أن الوضع غير السوي للأغلبية الحالية مرشح للمزيد من التناقص في أفق العام الحالي باعتبارها سنة تشهد تنظيم انتخابات برلمانية الصيف المقبل، مما سيحول دون أن تتمكن الحكومة من الاضطلاع بالمهام التي تنتظرها.

### خط ثالث خارج المواجهة

حاولت قوى يسارية، في مقدمتها فيدرالية اليسار الديمقراطي، أن تقدم نفسها خطا ثالثا خارج المواجهة بين الإسلاميين والليبراليين التي تهيمن حاليا على المشهد السياسي المغربي، لكنها لم تفلح. ويعتبر محمد مصباح مدير المعهد المغربي لتحليل السياسات أن الأحزاب اليسارية بالمغرب

وتأسس حزب الاتحاد الاشتراكي في العام 1959، وظل في المعارضة، وتعرض بعض أعضائه للاعتقال والقمع خلال ما عُرف بسنوات "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" في المغرب، قبل أن يقود الحكومة بزعامة اليوسفي، الذي توفي في مايو العام الماضي، عقب تغيير الدستور في عام 1996.

واحتل الحزب المرتبة الأولى في انتخابات 2002، لكن العاهل المغربي الملك محمد السادس عين وزير الداخلية السابق إدريس جطو، غير المنتمي إلى أي حزب، على رأس الحكومة، فاعتبر اليوسفي أن المغرب حاد "عن المنهجية الديمقراطية"، واعتزل العمل السياسي.

ورغم ذلك، شارك الاتحاد الاشتراكي في حكومة جطو، كما شارك في حكومة عباس الفاسي زعيم حزب الاستقلال، التي جاءت بعدها، قبل أن يصطف في المعارضة خلال حكومة عبد الإله بنكيران في الفترة بين 2012 و2016 ويعود إلى المشاركة في الائتلاف الحكومي الحالي، بوزير واحد وهو محمد عبد القادر الذي تولى حقيبة العدل.

ومنذ 2007، أخذ الاتحاد الاشتراكي أكبر الأحزاب اليسارية في التراجع عندما انتقل عدد مقاعده من 50 في 2002 إلى 38 مقعدا. واستمر التراجع عندما نال الحزب 20 مقعدا فقط من أصل 395 في انتخابات 2016، بتراجع 19 مقعدا عن انتخابات 2011.

وفضلا عن الاتحاد الاشتراكي الذي يشكل اليوم القوة السابعة في مجلس النواب الغرفة الأولى للبرلمان، يمثل اليسار أيضا كل من حزب التقدم والاشتراكية بنحو 12 مقعدا، الذي كان لديه 18 مقعدا في 2011، وفيدرالية اليسار الديمقراطي بمقعدين.

وفي 2019 غادر التقدم والاشتراكية الحكومة والتحق بصنوف المعارضة، بعد أن شارك في



على الرغم من مسيرة تاريخ طويل من النضال في مجتمع مغربي تتوجس معظم مكوناته من "الشيوعية الماركسية اللينينية"، لم تتمكن حركات اليسار، التي تناسلت منذ ستينات القرن الماضي، من أن تتحول إلى قوة سياسية معارضة فاعلة ذات برامج واضحة تحظى بتأييد المغاربة أو حتى جزء منهم، وهو ما بدأ جليا في ترنحها داخل مشهد سياسي يجمع مزيجا بين العلمانيين والإسلاميين.

الرباط - تعيش الأحزاب اليسارية المغربية منذ قرابة العقدين من الزمن حالة من الجمود جعلت مستقبلها على المحك، وذلك في ضوء تمثيليتها في البرلمان والحكومة، ما جعلها تفقد وزنها في مشهد سياسي بات تيار الإسلام السياسي خلال العشرية الماضية، جزءا منه.

ومنذ ستينات القرن الماضي، شكل اليسار قوة سياسية وازنة في البلاد، قادت المعارضة لعقود ثم حكومة التناوب سنة 1998. وقاد عبد الرحمن اليوسفي حزب الاتحاد الاشتراكي، وشارك في انتخابات 1997 التي صدرها حزبه، وليقود في مارس 1998 في ما عرف بـ"حكومة التناوب"، حيث تقود أحزاب المعارضة الحكومة في إطار التناوب الديمقراطي.

وفي دليل على أن هناك تشردا داخل البيت اليساري، واجهت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الموحد نبيلة منيب، التي تقوم بمهام التنسيق للفيدرالية، بانتقادات من هذا التحالف، فقد اتهمها النائب مصطفى الشناوي، الخميس الماضي، بممارسة "العيب" وإضفاء نواب الفيدرالية من مناقشة القوانين الانتخابية.

ويعد عقود من الاضطراب في المعارضة، كانت نقطة التحول في مسار اليسار المغربي بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الحكومة خلال الفترة بين 1998 و2002، لكنها لم تدم طويلا. ويرى مراقبون أن الخطاب الجنبوي للأحزاب اليسارية في المغرب ليس السبب الرئيسي لضعف حصيلتها الانتخابية في السنوات الماضية، رغم النفور من هذا الخطاب، وهو ما مكن الحزب الإسلامي من الفوز. واعتبروا أن معضلة اليسار

تتمثل أساسا في مواقفه الراديكالية والتي دفعته في العام 2011 إلى مقاطعة الانتخابات، وهو ما كانت له تداعيات سلبية على موقعه في المشهد العام ومن أبرز تجلياتها عزلة اليسار السياسية.

## إعادة إعمار سوريا.. الصراع مستمر لكن بوسائل أخرى

وان الخلافات بين القوى الفاعلة في هذا الملف بدأت تأخذ منحى جديدا في ظل اقتصاد عالمي شاحب زادت من أوجاعه جائحة كورونا.

وإلى حد بعيد فتفكر سوريا إلى جميع الشروط الواجب توافرها لتحقيق إعادة إعمار المدن المدمرة بطريقة ناجحة ما بعد الحرب، لأن العوامل الجيواقتصادية المحركة للنزاع تشير إلى أن البلاد سيقاوم تشريدها السياسي والأمني الحاد في ظل قدرتها المحدودة على توفير التمويل اللازم في ظل قانون "قبصر" الأميركي الذي خلق ما تبقى من اقتصاد البلد.

وفي ضوء ذلك يرى المتابعون أن ثمة إمكانية أن تشكل مسألة إعادة إعمار سوريا منافسة من نوع آخر في القوى الكبرى وخاصة مع الصين التي طالما سعت إلى أخذ جزء من "الكعكة الاقتصادية" السورية.

لأن الدوافع بالنسبة إليها مالية قبل أن تكون سياسية على عكس الروس والأميركيين والإيرانيين وحتى الأتراك.

الأحوال، ولكن يعتمد حجمها وتيرتها ونطاقها على مجموعة من العناصر من أبرزها العوامل الجيواقتصادية في الدول الخارجة من الصراع، وهي روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا.

وبعبارة أخرى، هناك احتمال كبير أن تؤثر التدخلات الجيوسياسية في النزاع السوري الذي بات بلا أفق نهائي للحل على استخدام الموارد الاقتصادية، خاصة



ضاع في هذا الصراع، وإن الأطفال سيحتفلون بالكلفة من خلال فقدان التعليم والصحة، مما سيمتدح الكثيرين من المساعدة في تعافي البلاد والنمو الاقتصادي بمجرد انتهاء الحرب.

ووفق الإحصائيات الأيمنية ومنظمات حقوق الإنسان فقد قتل ما يقدر بنحو 55 ألف طفل، بعضهم أو طريق الإعدام بإجراءات موجزة أو التعذيب، وذلك من أصل قرابة 387 ألف سوري منذ بدء النزاع.

إذن، بعد هذه الأرقام المفرزة ثمة سؤال يطرح نفسه بقوة ويدور في أذهان الكثير من المتابعين والخبراء يتمحور حول: هل ستمتدح سوريا بالفعل من خوض عملية إعادة إعمار ناجحة في مرحلة ما بعد الحرب وكيف لها أن تحقق هذا في ضوء موازين القوى الراهنة محليا وإقليميا ودوليا؟

وبعد عقد من الحرب الأهلية الدموية في سوريا التي تقاطعت فيها القوى الدولية والإقليمية لتحقيق مغنم عسكرية أو اقتصادية في المستقبل، أصبح هذا الملف الحارق يتمحور الآن حول من سيكون الأقرب لإعادة إعمار البلد.

وتتفق بعض الآراء على أن عملية إعادة إعمار سوريا بعد نزاع دموي البنية التحتية ودفع الاقتصاد إلى النهيار ليست أمرا حتميا في كل

دمشق - تتجه الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الدخول في مرحلة جديدة لا تقل عموما عما شهدته في العشرية الأخيرة، رغم المتغيرات التي بدأت تتقز أمام أنظار كل القوى الفاعلة في المنطقة، ورغم قصور الدبلوماسية الدولية في معالجة أزمات دول راحت ضحية حرب لم تخلق سوى الدمار.

ويبدو أن تحديات إعادة إعمار الدول التي تضررت بفعل الحروب تحت دوافع التغيير المزعوم الذي جاءت به ثورات ما يسمى بـ"الربيع العربي" وهي سوريا وليبيا واليمن، باتت أكثر وضوحا الآن. والأكيد أن النموذج السوري هو الأكثر تضررا

بعد أن كشفت تقارير حديثة عن أرقام صادمة حول الخسائر التي تكبدتها هذا البلد منذ اندلاع الأزمة وهي مرشحة للارتفاع.

فقد ذكرت منظمة الرؤية العالمية (ورلد فيجن) وشركة فرونتير إيكونوميكس لتطوير النتائج الاقتصادية وهي أكبر شركة استشارات اقتصادية مستقلة في أوروبا في تقرير تحت عنوان "تسن باهظ للغاية: تكلفة الصراع على أطفال سوريا" صدر الجمعة، أن "التكلفة الاقتصادية للنزاع في سوريا بعد عشر سنوات تقدر بأكثر من 1.2 تريليون دولار".

والنتائج الاقتصادية لتقرير منظمة الرؤية العالمية وشركة فرونتير

1.2  
تريليون دولار خسائر الحرب  
في سوريا وقد تتراكم إلى 1.7  
تريليون دولار بحلول 2035